المحور الثاني :المؤشرات العامة

جلسات المجلس

عدد الجلسات
٤٦

الوقت
٨١:٥٠

عدد المداخلات
٥٢٧

تمثيل الحكومة
١٤٠

عدد المتحدثين : ٩٩٧

احصائيات
جلسات المجلس

- عدد مشروعات القوانين التي ناقشها المجلس: ٩
- عدد الجلسات التي عقدت لمناقشة مشروعات القوانين: ٣٠
- عدد مداخلات الأعضاء في مناقشة مشروعات القوانين: ٥٠٠
- أطول المشروعات زمناً في المناقشة مشروع قانون العمل: ١٧:٣٠

حيث استغرقت مناقشته ١٢ جلسة

- عدد طلبات المناقشة العامة: ٧
- عدد جلسات مناقشة طلبات المناقشة: ٧
- عدد الاقتراحات برغبة: ١٤٨

بيان احصائي بنشاط المرأة

١٣٩ عدد مرات التحدث في الجلسات

٢٩ عدد المداخلات في الجلسات

٤٥ عدد اقتراحات بتعديل مقدمة في مشروعات القوانين

بيان احصائي باجتماعات اللجان النوعية

عدد اجتماعات

٦٩٩

عدد ساعات الاجتماعات

٩٦٨:٤٦

احصائية
بالاجتماعات التي
عقدتها
اللجان النوعية
لجنة
الشئون الدستورية والتشريعية
٣٧
٣٧:٤٥
لجنة الشئون المالية
والاقتصادية والاستثمار
٥٩
١٠٨:١٥
لجنة الشئون
الخارجية والعربية والأفريقية
٤٧
٥٨:٠٠
لجنة
الدفاع والأمن القومى
٥٦
٦٧:٥٠
لجنة الصناعة والتجارة والمشروعات
المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
٢٦
٢٤:٥٠
لجنة
الطاقة والبيئة والقوى العاملة
٤٤
٨٤:١٠
لجنة
الإسكان والإدارة المحلية والنقل
٨٦
٩٧:٤٢
لجنة التعليم والبحث العلمى
والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٤٢
٦٦:٣٤
لجنة الشباب والرياضة
٥٣
٦٤:٥٠
لجنة الصحة والسكان
٦٨
١٠١:٤٥
لجنة الزراعة والرى
٥١
٥٠:٤٥
لجنة حقوق الإنسان
والتضامن الاجتماعى
٤٥
٧٦:١٥
لجنة الثقافة والسياحة
والآثار والإعلام
٣٩
٥٠:٤٠
لجنة الشئون الدينية والأوقاف
٤٦
٩٧:٢٥

مشاركات السادة الوزراء

المستشار علاء الدين فؤاد
وزير شئون المجالس النيابية

الدكتور محمد مختار جمعة
وزير الأوقاف

الدكتور محمد محمود سعفان
وزير القوى العاملة

الدكتورة هالة حلمي السعيد
وزيرة التحطيط والتنمية الاقتصادية

الدكتورة نيفين القباج
وزيرة التضامن الاجتماعي

السيدة نيفين جامع
وزيرة التجارة والصناعة

الدكتورة ياسمين فؤاد
وزيرة البيئة

الدكتور خالد عبد الغفار
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الدكتور عمرو طلعت
وزير الاتصالات وتكتولوجيا المعلومات

الدكتور أشرف صبحي
وزير الشباب والرياضة

السيد السيد القصير
وزيرة الزراعة واستصلاح الأراضي

الدكتور علي المصيلحي
وزير التموين والتجارة الداخلية

الدكتور عاصم الجزار
وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

اللواء محمود شعراوي
وزير التنمية المحلية

الدكتور محمد عبد العاطي
وزير الموارد المائية

السفيرة نبيلة مكرم
وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج

الدكتور محمد معيط
وزير المالية

الدكتور خالد العناني
وزير السياحة والآثار

الدكتورة إيناس عبد الدايم
وزيرة الثقافة

الدكتورة رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي

مشاركات السادة المحافظين

اللواء عادل الغضبان
محافظ بور سعيد

الدكتور محمد عبدالفضيل شوشة
محافظ شمال سيناء

اللواء محمد الشريف
محافظ الأسكندرية

اللواء شريف فهمي بشارة
محافظ الإسماعيلية

الدكتور طارق راشد رحمي
محافظ الغربية

المحور الثالث : الأداء التشريعي

حُددت اختصاصات مجلس الشيوخ في المادتين (٢٤٨ ، ٢٤٩) من الدستور وتناولتهما بالتفصيل المواد (١٢٠ : ١٥٤) من اللائحة الداخلية للمجلس وفيما يلي نستعرض مشروعات القوانين التي وافق عليها المجلس :

مشروع قانون تنظيم النفاذ إلى الموارد الاحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها

جاء مشروع القانون لينشئ كياناً مؤسسياً متخصصاً لإدارة موارد الدولة الطبيعية بغرض حسن استغلالها ؛ مبتغياً تعزيز صون واستدامة الاستخدام العادل للموارد الأحيائية الوطنية والمعارف التقليدية ذات الصلة كالمعلومات المكتوبة والملفوظة والمحكية ، من خلال تنظيم النفاذ إليها ، والحصول عليها ، مع ضمان الاقتسام العادل للمنافع المترتبة على استخدام أى منها ، نظراً لأهميتها فى تنمية المجتمعات المحلية ، مع تشجيع البحث العلمى فى مجال دراسة ورصد مكونات التنوع الأحيائى ، وإنشاء سجل لها يحميها من الاستيلاء عليها ، وقد عقدت اللجنة المشتركة من لجنة الطاقة والبيئة والقوى العاملة ، ومكتبى لجنتى الزراعة والرى ، والتعليم والبحث العلمى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (أحد عشر اجتماعاً) خلال دور الانعقاد العادى الأول و(اجتماعين) خلال دور الانعقاد العادى الثانى لإعداد تقريرها الذى ناقشه المجلس على مدار (جلستين كاملتين) ، أثمرت المناقشات عن تعديل (إحدى عشر مادة) من مواد مشروع القانون .

مشروع قانون باصدار قانون التخطيط العام للدولة

أتى مشروع القانون متسقاً مع الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى الحالى للدولة المصرية وكذا التغيرات المختلفة ، حيث وضع مجموعة من المبادئ التخطيطية التى تعكس الاستحقاقات الدستورية التى أقرها دستور ٢٠١٤ ، من خلال التحول نحو اللامركزية ، ونقل السلطات والمسئوليات بين المستويات المحلية المختلفة ، والتشجيع على التخطيط التشاركى والمشاركة المجتمعية فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، فأنشأ مجلساً أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة ، برئاسة السيد رئيس الجمهورية ليحقق التنسيق بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية ، مع إدراج البُعد البيئى فى جميع مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وأعدت اللجنة المشتركة من لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل تقريرها الذى استغرق (سبعة) اجتماعات، حيث عرض على المجلس وناقشه على مدار (ثلاث جلسات) وأسهمت المناقشات فى تعديل (إحدى عشر مادة) من مواد مشروع القانون .

مشروع قانون باصدار قانون رعاية حقوق المسنين

والذى كان بمثابة رد للجميل للمسنين ؛ وخطوة هامة على الصعيدين المحلى والدولى فى إطار المحافظة على حقوق الإنسان والحريات التى تضمنتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ؛ كما تزامن مع إطلاق فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسى رئيس الجمهورية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ؛ بهدف توفير الحماية والرعاية الكاملتين للمسنين على المستويات كافة ، وتأمين حياة كريمة لهم من خلال الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية وتعزيز مشاركتهم فى الحياة العامة ، وقد قدمت اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعى ومكاتب لجان: الصحة والسكان ، الشباب والرياضة ، التعليم والبحث العلمى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار ، والشئون الدستورية والتشريعية تقريرها إلى المجلس بعد أن عقدت (اجتماعين) ، ووافق المجلس على مشروع القانون بعد أن استمرت المناقشات على مدار (خمس جلسات) عدل خلالها (عشرين مادة) من مواد مشروع القانون (بالإضافة إلى تعديل عنوان مشروع القانون).

مشروع قانون باصدار قانون العمل

ما كانت للثروة البشرية المصرية أهمية كبيرة والتى أسهمت عبر آلاف السنين فى نشأة الحضارة ؛ جاء حرص المجلس الشديد عند تناوله لمشروع قانون بإصدار قانون العمل على خلق منظومة فاعلة لإدارة الموارد البشرية وتعظيم الاستفادة منها ومعالجة السلبيات التى أسفر عنها التطبيق العملى لقانون العمل رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ، من خلال بناء مجتمع عمل متوازن ؛ ومناخ عمل مستقر ؛ ينعكس على زيادة الإنتاج وتحفيز الشباب على العمل بالقطاع الخاص دون تخوف أو قلق ، مع وضع ضمانات منضبطة وآمنة لإنهاء علاقة العمل ، فى ظل نظام قضائى متخصص للفصل فى الدعاوى العمالية سعياً لجذب المستثمر المحلى والأجنبى لدعم الاقتصاد الوطنى ، واجتمعت اللجنة المشتركة من لجنة الطاقة والبيئة والقوى العاملة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية (ستة اجتماعات) خلال دور الانعقاد العادى الأول و(سبعة اجتماعات) خلال دور الانعقاد العادى الثانى لإعداد تقريرها عن مشروع القانون ، والذى ناقشه المجلس على مدار (اثنتى عشرة جلسة) أسفرت المناقشات عن تعديل (اثنتين وثلاثين مادة) من مواد مشروع القانون .

مشروع قانون باصدار قانون التأمين الموحد

نظراً لما يمثله قطاع التأمين من دعم للقطاعات الاقتصادية ، ورد مشروع هذا القانون لمعالجة القصور الذى ظهر فى التطبيق العملى للتشريعات القائمة ، والقضاء على التعددية التشريعية ، ولتعزيز أدوات حماية المتعاملين فى قطاع التأمين ، مع الإسراع نحو التحول الرقمى ، وتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية ، كما استحدث مشروع القانون أنواعاً جديدة من التأمين لاسيما الخاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، وكذا شمولة المرأة المطلقة بحماية تأمينية ، فأعدت اللجنة المشتركة من لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتبى لجنتى: الصناعة والتجارة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الشئون الدستورية والتشريعية تقريرها ، بعد مناقشات طويلة استغرقت (ثمانية وعشرين اجتماعاً) وعُرض على المجلس فناقشه على مدار (خمس جلسات) عدل خلالها (ثمانى وسبعين مادة) من مواد مشروع القانون .

مشروع قانون بشأن مدة توفيق الأوضاع المقررة بقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى

الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩

إيماناً من مجلس الشيوخ بأهمية دور مؤسسات العمل الأهلى وافق المجلس على مشروع القانون المؤقت لتوفيق أوضاع جمعيات ومؤسسات العمل الأهلى وغيرها من المنظمات والكيانات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى بمنحها مهلة إضافية لتوفيق أوضاعها لمدة ستة أشهر مع جواز مدها لستة أشهر أخرى ، لكى تتمتع بكل مزايا وتسهيلات القانون . وأعدت لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعى تقريرها الذى استغرق إعداده (اجتماعاً واحداً) حيث عرض على المجلس فناقشه على مدار (جلسة واحدة) ووافق على تعديل(مادة) من مادتى مشروع القانون .

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوى الإعاقة

والذى أتى ليضع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ العملى فى بيئة تشريعية ملائمة من خلال تعديل مسمى صندوق "دعم الأشخاص ذوى الإعاقة" ليصبح صندوق "قادرون باختلاف" ، مع نقل تبعيته للسيد رئيس الجمهورية ، وتشكيل مجلس أمناء يختص برسم سياساته العامة ؛ والتى تهدف إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة ، فعقدت اللجنة المشتركة من لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعى ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ، (اجتماعاً واحداً) لإعداد تقريرها وعرض على المجلس ، فناقشه على مدار (جلسة واحدة) نتج عن المناقشات تعديل (مادة) من مواد مشروع القانون .

مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) والتأشيرات العامة المرافقة له

لقد أولت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى (٢٠٢٢/٢٠٢٣) اهتماماً كبيراً بالقضايا المحورية ؛ آخذة فى الاعتبار الأزمة الجيوسياسية الراهنة وعلى رأسها الحرب الأوكرانية الروسية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛ حيث تبنت عدداً من الركائز والتوجهات الاستراتيجية القائمة على محور بناء الإنسان المصرى ؛ ساعيةً لتنفيذ عدد من مبادرات القيادة السياسية باعتماد خطة طموحة للإصلاح الهيكلى لقطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . فأعدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار تقريراً مفصلاً استغرق إعداده (اجتماعين) . وعرض على المجلس . وألقت السيدة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بياناً وافياً عن الخطة المشار إليها . واستمرت مناقشات المجلس على مدار (جلستين) ، فوافق المجلس على مشروع قانون الخطة كما ورد من الحكومة .

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الرياضة الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧

"الرياضة أسلوب حياة" ؛ عبارة بدأت بها اللجنة المشتركة من لجنة الشباب والرياضة ، ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ، تقريرها عن مشروع القانون حيث استغرقت دراسته (عشرين) اجتماعاً ، وقد جاء مشروع القانون ليعالج القصور التشريعى والتنظيمى لبعض من مواد القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ ، الذى ظهر جلياً عن طريق قياس الأثر التشريعى خلال خمس سنوات مدة عمل القانون المشار إليه ، ولعل أبرزها زيادة ضمانات استقلالية مركز التسوية والتحكيم الرياضى المصرى ، ووضع عقوبات رادعة لكل من يخالف أحكام القانون بغية الحفاظ على سلامة الجماهير والمنشآت الرياضية ، وعرض التقرير على المجلس فناقشه على مدار (جلستين) واستقر المجلس على تعديل (عدة مواد) من مواد مشروع القانون.

المحور الرابع: الأداء الرقابي

أولاً : طلبات المناقشة العامة

نظمت المواد (١٠٧ : ١١٢) من اللائحة الداخلية للمجلس آليات تناول طلب المناقشة العامة كإحدى آدتي الرقابة البرلمانية التي منحها الدستور للمجلس ، فحرص أعضاء المجلس الموقرون على تناولها طوال دور الانعقاد العادي الثاني بغية الصالح العام .

١. طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن "الإجراءات المتخذة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ"

حيث أكد مقدموه على أن ظاهرة التغير المناخى من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية وزيادة معدلات استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة ، مما يتطلب الأمر معرفة سياسة الدولة وإجراءاتها لمواجهة هذه الظاهرة والحد من مخاطرها ومدى توافقها مع المعايير الدولية ، وكان ذلك بحضور وزيرة البيئة ؛ حيث أوضحت سيادتها أن ظاهرة تغير المناخ على رأس اهتمامات الدولة ، حيث قامت بتعديل تشكيل "المجلس الوطنى للتغيرات المناخية " بمشاركة جميع القطاعات المعنية وبإشراف السيد/ رئيس مجلس الوزراء ، كما أن الدولة وضعت خطة للحفاظ على المدن الساحلية ، بالإضافة إلى خطة لاستخدام الطاقة النظيفة مداها حتى عام ٢٠٣٠ ، مع تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية ، وإعداد دراسات وتقارير حول آثار التغير المناخى شاركت فيه جميع الوزرات المعنية.

٢. طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن "تعميق التصنيع المحلى وتنمية الصادرات المصرية"

حيث أكد مقدموه على أهمية وجود رؤية مبنية على رصد حقيقى للمعوقات التى تحول دون الاستفادة القصوى من الطاقة التصديرية، فضلاً عن وضع سياسات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لضمان تعظيم الاستفادة من الإمكانات التصديرية الحالية، وكان ذلك بحضور وزيرة التجارة والصناعة؛ حيث أوضحت سيادتها أن الحكومة قامت بعدة خطوات تنفيذية منها: تشكيل لجنة تضم الوزارات المعنية للتنسيق مع رجال الأعمال وصغار المستثمرين للوقوف على التحديات والمعوقات لوضع حلول عاجلة لها، كما تم تشكيل "المجلس التنفيذى لتعميق المنتج المحلى وتوطين الصناعة".

٣.طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن: "استعادة واستدامة الوعى الوطنى فى نطاق عمل كل من وزارتى الشباب والرياضة، والأوقاف"

حيث أكد مقدموه على أن حماية الأمن القومى تتطلب وجود إستراتيجية ورؤية قومية ترسم أهمية وأهداف وملامح استدامة الوعى الوطنى ، وتحدد بوضوح أدوار مؤسسات الدولة المعنية وأوجه التعاون بينها ، وكان ذلك بحضور وزير الشباب والرياضة ؛ والذى أوضح أن الوزارة تعمل على بناء جيل من الشباب منتم للوطن من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، كما كان ذلك أيضا بحضور وزير الأوقاف ؛ والذى أوضح من جانبه أن الوزارة اتخذت خطوات عديدة لمواجهة الأفكار الهدامة التى تواجه الدولة عن طريق عقد المؤتمرات والدورات التدريبية وتوقيع بروتوكولات التعاون.

٤.طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن "الإجراءات المتبعة للرقابة على التبرعات النقدية والعينية لمؤسسات العمل الأهلى وربطها بأوجه الصرف على المستحقين"

حيث أكد مقدموه على أن مؤسسات العمل الأهلى أصبحت تمثل بعدا ضروريا فى العمل العام على المستويات كافة ، و كذا على أهمية النظر إلى المنح الأجنبية لأنها مسألة تتعلق بالأمن القومى المصرى لذا من المهم الإعلان بشفافية عن أوجه صرف التبرعات التى ترد إلى منظمات المجتمع الأهلى ووضع آليات للرقابة عليها ، وكان ذلك بحضور وزيرة التضامن الاجتماعى ؛ حيث أوضحت سيادتها أن الوزارة قامت بإنشاء منظومة إلكترونية تخص مؤسسات العمل الأهلى تم من خلالها إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لمؤسسات العمل الأهلى وأنشطتها والمستفيدين منها لإحكام الرقابة عليها.

٥.طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن "إشكاليات تقنين ملكية الأراضى الزراعية بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وتسهيل تسجيلها من خلال الهيئة، وسرعة إنهاء جميع الموافقات اللازمة من جميع الجهات (الشباك الواحد)"

حيث أكد مقدموه على أن هناك إجراءات معقدة يواجهها المواطن عند تعامله مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتقنين أوضاعه بشراء مساحات من الأراضى محل وضع اليد أو المستأجرة من الهيئة ، وذلك بسبب تعدد الجهات التى يتعامل معها وتعدد جهات الولاية على المساحة الواحدة ، وكان ذلك بحضور السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى ؛ حيث أوضح سيادته أن الوزارة تعمل على حصر الأصول التابعة لها ولكل الهيئات ، فى سجل بيانات منفصل لكل أصل ، وذلك من خلال منظومة التحول الرقمى لقطاع الزراعة سعياً لتسهيل الإجراءات على المواطنين.

٦. طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن "منظومة الابتكار والإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال لمواجهة التحديات المختلفة التى تواجه المبتكرين ورواد الأعمال وجميع الأطراف المعنية بما يتواكب مع المستجدات والتغيرات التكنولوجية المتسارعة"

حيث أكد مقدموه على أن تشجيع الابتكار التكنولوجى وريادة الأعمال فرصة مواتية لمعالجة البطالة والتمكين الاقتصادى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه رواد الأعمال ، مما يتطلب الأمر وضع إستراتيجية جديدة للإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال ، وكان ذلك بحضور السيد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ؛ حيث أوضح سيادته أن الوزارة تقوم بعدة مراحل لرعاية الإبداع وريادة الأعمال من خلال محافل تقام للشباب لعرض الأفكار التى يمكن أن تتحول إلى حلول رقمية عن طريق التدريب ثم وضع خطة متكاملة تمهيدا لتأسيس شركة متخصصة ، كما قامت الوزارة بإنشاء مراكز إبداع مصر الرقمية والتى سيتم تعميمها على جميع أنحاء الجمهورية.

٧. طلب مناقشة عامة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن "الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على الدولة المصرية فى نطاق وزارة التموين والتجارة الداخلية"

حيث أكد مقدموه على أن الأمن الغذائى لأى دولة يرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومى، وأن لتداعيات الصراع الروسى الأوكرانى تأثيراً على أسعار المواد الغذائية والمحاصيل على مستوى العالم، لذلك يستلزم الأمر تعزيز جهود ضبط الأسواق ، وتوفير السلع الإستراتيجية بأسعار مناسبة ، ودراسة سبل تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية ، وكان ذلك بحضور السيد وزير التموين والتجارة الداخلية ؛ حيث أوضح سيادته أن توجيهات السيد رئيس الجمهورية ساعدت على زيادة السعة التخزينية لصوامع القمح ومستودعات الزيوت ، كما أن الوزارة قامت بعدة خطوات لمواجهة هذه الأزمة ومنها التوسع في مساحة الأراضى المنزرعة لتحقيق أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتى للقمح ، مع السعى لإحكام الرقابة على الأسواق ، مؤكداً على أن الدولة لديها خطوات استباقية للتعامل مع الأزمات.

ثانياً : الاقتراحات برغبة

نظمت المواد (١١٣ : ١١٩) من اللائحة الداخلية للمجلس آليات تناول الاقتراحات برغبة ، كإحدى آدتي الرقابة البرلمانية التي منحها الدستور للمجلس ، فحرص أعضاء المجلس الموقرون على تناولها طوال دور الانعقاد العادى الثانى بغية الصالح العام .

الاقتراحات برغبة :

وافق مجلس الشيوخ خلال دور الانعقاد العادى الثانى ، على عدد (١٤٨) اقتراح برغبة.

مجال التعليم	١٧
مجال الصحة	١٧
مجال الإدارة المحلية	١٧
مجال النقل	١٧
مجال السياحة والآثار	١٤
مجال القوى العاملة وتنمية الكوادر البشرية	١٢
مجال الاقتصاد	١٠
مجال الإسكان والتخطيط العمرانى	٨
مجال الزراعة والرى	٨
مجال الثقافة والإعلام	٧
مجال التحول الرقمى	٦
مجال الشباب والرياضة	٤
مجالات أخرى	١١

المحور الخامس : الدراسات البرلمانية

فى إطار الدور المنوط بمجلس الشيوخ القيام به وفقاً لما رسمته اللائحة الداخلية للمجلس فى مادتها (٣) التى منحت للمجلس اختصاصاً بدراسة واقتراح ما من شأنه دعم مقومات المجتمع، وهو ما يأتى تطبيقاً للنص الدستورى فى مادته (٢٤٨) والتى نصت على ذات الاختصاص .

دراسة عن " النمو السكاني وتنمية الأسرة "

تعد هذه الدراسة البرلمانية هى الأولى تحت قبة مجلس الشيوخ ، حيث تأتى الزيادة السكانية كإحدى القضايا المهمة التى تظل محل نقاش دائم ومستمر على طاولة البرلمان والحكومة ، لاسيما كونها تلتهم ثمار التنمية ، فضلا عما تسببه من ضغط على سوق العمل والطاقة الاستيعابية للنشاطات الاقتصادية ، مما يجعلها دوما تحديا رئيسيا للدولة المصرية ، مما دعا اللجنة المشتركة من لجنة الصحة والسكان ومكتب لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعى لإعداد تقرير عن الدراسة التى تقدمت بها السيدة النائبة سهير عبدالسلام طبقاً لنص المادتين (٢٤٨) من الدستور ، و(٣) من اللائحة الداخلية للمجلس ؛ والتى كانت تحمل عنوان "مشكلة الزيادة السكانية فى مصر الحلول والمقترحات التى تدور حولها" ،

وقد عقدت اللجنة المشتركة (٢١) اجتماعاً على مدار شهرين ونصف الشهر استغرقت أكثر من (٤٢) ساعة عمل لمناقشة هذه الدراسة لإعداد تقرير عنها ، استعانت خلالها بالخبراء المتخصصين على المستوى الرسمي والمجتمعي ، واستمعت إلى وجهات نظر الوزراء المعنيين وغيرهم من ممثلي الجهات ذات الصلة ، وتم عرض تقرير اللجنة المشتركة تحت عنوان "النمو السكانى وتنمية الأسرة" على المجلس الذى ناقشه على مدار جلستين استغرقتا ما يقرب من (٣) ساعات و(٢٠) دقيقة ، بحضور الدكتور خالد عبدالغفار ، وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، والقائم بأعمال وزير الصحة والسكان ، والمستشار علاء الدين فؤاد ، وزير شئون المجالس النيابية ، والدكتورة مايا مرسى رئيس المجلس القومى للمرأة ، والدكتور طارق توفيق ، نائب وزير الصحة ، وانتهى المجلس إلى رفعها للسيد رئيس الجمهورية .